مجلة الادارة والاقتصاد / السنة 42 – العدد 118 /2019
ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.A1

# نظرات في الفساد الإداري

م. أسامة يوسف نجم*
osama_obaydi@yahoo.com

تُعدّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة – جديدة، وهي ذات جذورعميقة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، فهي ظاهرة كلية ذات أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية، ومرتبطة بالمنظومة العامة للمجتمع، حتى قيل أنها أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو منها مجتمع أو نظام سياسي، إلا أن التعامل معها يختلف من مجتمع إلى آخر، ففي العراق بدأت مناقشة ظاهرة الفساد، سواء على الصعيد السياسي أو القانوني أو الإداري في العقد والنيف الأخيرين.

ولا يخفى على أحد طبيعة التداعيات السياسية والإجتماعية والثقافية التي أعقبت نيسان من عام 2003 وأثرها في بروز تلك الظاهرة وتسليط الضوء عليها، فهو أحد نتائج إضطراب المجتمع خاصة في بيئة إجتماعية تفتقر إلى الضوابط والمسائلة القانونية، إذ لا ريب من أن عدم أخذ تدابير وقائية وعلاجية في تفعيل القوانين ووسائل الردع وتطوير النظم الرقابية يؤدي حتماً إلى إستشراء الفساد.

وإذا كان الفساد – كمفهوم عام - يُقصد به إنتهاك قوانين المجتمع وإستغلال المنصب العام والرشوة والمحسوبية وشراء الذمم وغيرها من مظاهر الإنحراف الإجتماعي، فأنه اليوم قد توسع ليشمل الإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية، وإخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد، وإعاقة سير العدالة، فضلاً عن أفعال المشاركة والشروع بكل ما سبق ذكره، وهو موضوع بالغ الخطورة والحساسية، وسواء شئنا أم أبينا فهو مشكلة بحاجة إلى علاج.

وتتعدد أسباب إستشراء الفساد في أي من المجتمعات إلا أن لنا وضع بعض الأسباب، ومنها محاولة التهرب من الإلتزام بالقوانين، وضعف الوازع الديني والقيم الأخلاقية والحس الوطني لدى بعض الموظفين والمسؤولين في دوائر الدولة، بل وحتى المواطنين، مما يُسوغ لهم الإنغماس في الفساد الإداري والمالي، وزيادة معدلات نمو الفساد، ولا ريب في أن ضعف وهشاشة المؤسسات الرقابية والمحاسبية، وتعددها وتداخل إختصاصاتها، يُعدّ سبباً آخر مهم في إستفحال ظاهرة الفساد.

وإذا كان الفساد جريمة لا يستطيع أحد ضبطها بسهولة لأنها جريمة ضمير قد لا تمس القانون ولا تتجاوزه بالأخص عندما تكون الأنظمة والقوانين القائمة غير منسجمة مع روح العصر، إلا أن نقيضها ومفتاح الكشف عنها هو الشفافية ، أي العلانية والتصريح الواضح للبيانات والواردات والصادرات والصرفيات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الإعلام المختلفة والوســـــائل الرقابية الأخرى، أي أن تكون كل المرافق والمؤسسات التي تُدير الشأن العام شفافة تعكس ما يجري ويدور بداخلها.

ولعل كل ذلك سوف يُمكّن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أن تأخذ مجالها الحر في الرقابة وكشف الخلل ومن ثم الحدّ من الفساد الإداري بشكل متسارع وفعّال، فهي وسيلة من الوسائل التي تُساعد في عملية المحاسبة والمسائلة، إذ أن الأخيران لا يُمكن أن يتما بصورة مناسبة وفاعلة من دون ممارسة الشفافية. ومن ثم كلما زادت الشفافية في المجتمع، في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة، كلما إرتفعت إمكانية محاربة ومواجهة الفساد والحدّ منه، والسيطرة على آثاره المدمرة، إذ تتيح الشفافية للأجهزة الرقابية والمجتمع المدني الممارسة الرقابية الفاعلة والتي تُعدّ الحلقة الأولى في علاج ظاهرة الفساد الإداري، فضلاً عن الردع القانوني، وإعادة النظر في وضع الإدارة وموظفيها.

.....

.....

.....

* كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية .